NASS
مـــركـــز نـــون للدراســـات الاستـراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

التنمية والأستثمار: مُتطلبات المرحلة المقبلة

"محافظة نينوى أنموذجاً"

د. محمـد وائـل القيـسـي

19 يونيو/ حزيران 2017

Noon Association
for Strategic Studies
info@nooncenter.org
www.nooncenter.org

يكاد يتفق الجميع على أن الأمن والاستقرار مدخل مهم، ومبدا أساس للتنمية والاستثمار، فبدونه لايمكن الحديث عن تنمية أقتصادية أو استثمارات خارجية وربما حتى داخلية، ذلك أن الأمن ضرورة استراتيجية لتلك البيئة التي ينشط فيها الأقتصاد، وهذا ما دفع الباحثين والمتخصصين في الشؤون الأقتصادية إلى التعبير عن تلك العلاقة الوثقى ما بين متغير الأمن والتنمية والاستثمار بمقولتهم الشهيرة "رأس المال جبان يبحث عن بيئة أمنة ".

وبذات التوجه فيما يتعلق بمسك الأمن بيد من حديد سبيلاً للارتقاء، يعد توافر الرؤية والإرادة أمر مهم جداً ، ذلك أنهما يحددان الهدف المبتغى والطريق المؤدي اليه، وغيابها يولد فجوة كبيرة جداً يصعب ردمها، فعندما تفتقد الدولة للأمن تتراجع، تماماً مع غياب الإرادة الذي يفضي الى غياب القدرة وبالتالي التراجع أيضاً.

وقدر تعلق الأمر بالحديث عن مدينة كبيرة كمحافظة نينوى، فان الحديث ينسحب تماماً على المعطيات السائدة فيها، وذلك لأعتبارات عديدة منها غياب الأمن، غياب الرؤية المستقبلية، تذبذب الإرادة ، تراجع كبير في القدرة الأقتصادية على النهوض، دون أن يعني ذلك أستحالة الارتقاء الأقتصادي لها طبقاً لُمدحلات التخطيط الاستراتيجي ومخرجاته من أداء وتقييم ناجح .

وعليه سيتم تناول الدراسة طبقاً للمحاور التالية:

أولاً: التعريف بالتنمية والأستثمار:

تُعرَّف التّنمية الاقتصاديّةEconomic Development بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول، وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة، وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامّةً ، وبالتالي فهي تعبير للأنتقال من حالة اقتصادية معينة الى اخرى أفضل.

أما الاستثمارInvestment فيشير إلى التوظيف الأمثل لرؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وبما يؤدي الى تحقيق منفعة ذات عائد مادي وربح كبير بالاعتماد على أساليب وطرق اقتصادية حديثة غير مسبوقة.

ثانياً : مُمكنات ومعوقات القوة الأقتصادية في محافظة نينوى:

لا يخطئ من يظن أن محافظة نينوى تتمتع بمقومات قوة مهمة على الصعيد الأقتصادي قادرة على تقديم وتحقيق شيء في مضمار حديثنا عن التقدم الاقتصادي بشقيه التنمية والاستثمار، بالرغم مما شهده أقتصاد المحافظة من شبه حالة ركود اقتصادي منذ التسعينيات من القرن الماضي والى فترة قريبة جداً ، وذلك بفعل تضافر عوامل عديدة لعبت دورها في الانتقال باقتصاد المحافظة الى مراحل متدنية.

تعد الموارد الطبيعية الأولية التي تختزنها المحافظة أحد اهم مُمكنات قوتها الاقتصادية، يتقدمها النفط والغاز والفوسفات والحديد، ... وألخ من مصادر القوة الطبيعية، فضلاً عن الواقع الزراعي للمدينة الذي يميزها عن سواها من محافظات العراق، إذ تتمتع نينوى بمساحات شاسعة ذات جودة في الانتاج الغزير بفعل خصوبة الأراضي وصلاحيتها للزراعة، بالتزامن مع وجود سد الموصل ، وتلك الأهمية التي يجسدها ضمن نهر دجلة في أرواء الأراضي الزراعية، ناهيك عن مصادر الطاقة الكهربائية التي تنتج عنه، والتي تغذي المدينة كهربائيا.

من جهة أخرى تشكل الأيادي العاملة نقطة لا يمكن الأستهانة بها في تدعيم القوة الاقتصادية للمدينة، لاسيما تلك الأيدي الشابة القادرة على الأنتاج بساعات أكثر. فضلاً عن توافر العقول البشرية، فالمعروف عن محافظة نينوى أنها تزخر بكفاءات علمية ذات مستوى عال من التفكير الإستراتيجي قادرة على تقديم شيء بتضافر الجهود وأحتوائها ضمن بيئة عمل المشاريع الإستراتيجية المهمة والهادفة . هذه جملة من ممكنات القوة إضافة إلى ممكنات أخرى ظهرت وأتضح دورها بشكل أكبر بالتزامن مع أنتقال العالم إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات ومن ثم الأتصالات، لتعد المحافظة مصدر أو نقطة تواصل مهمة لنقل السلع والبضائع من تركيا وسوريا بأتجاه العراق والخليج وايران، وهكذا بالنسبة لمقومات القوة الأقتصادية للمحافظة.

أما عن مُعوقات القوة الأقتصادية في محافظة نينوى، فيتقدمها على الاطلاق موضوع الأمن وغيابه ، ذلك أن غياب الأمن وبالنتيجة الاستقرار كان قد أفضى الى غياب شبه تام لأي تنمية أو أستثمار أقتصادي مهم تحتاجه المحافظة منذ الأحتلال الأمريكي للعراق والى أحتلال مايسمى بـ(تنظيم الدولة الأسلامية: داعش)، فغياب الأمان يعني منطقياً غياب لأي أستثمار أجنبي او محلي، وبالتالي تراجع كبير في البنية الاقتصادية للمحافظة، وهو ما شاهدناه في تداعيات الركود والكساد الاقتصادي للمدينة والذي أنعكس بشكل مباشر على المواطن هناك ، إذ لا أعمار ولا أستثمار ولا تنمية أقتصادية تذكر في ظل بيئة أمنية مضطربة جداً شهدتها المدينة في وقت سابق ، وصولاً ألى أنهيار تام لاقتصاد المدينة وبنيتها التحتية مع تحريرها مما يسمى (تنظيم الدولة: داعش).

كما يعد التراجع الكبير في دعم القطاع الخاص أحد أهم معوقات التقدم الاقتصادي للمحافظة، في ظل التوجه العالمي العام نحو تعزيز ودعم هذا القطاع كونه مساهم مهم في تحقيق نقلة الى واقع أفضل في ظل السيولة النقدية التي يحضى بها والشروط الموضوعية الاخرى. فضلاً عن غياب النشاط الاستثماري النقدي الخاص بالبنوك الحكومية والخاصة، المتمثل بالأستثمارات المصرفية، كذلك يعد الفشل الكبير للدولة في إعادة هيكلة قطاع الإنتاج الصناعي المملوك للدولة، على أقل تقدير القطاع الغذائي (الزراعي والحيواني)، والسعي لتشجيع ودعم وتحفيز الصناعات الوطنية معوقاً اخر أضفى قيداً مهماً على التقدم الأقتصادي في المحافظة. يضاف الى ذلك عدم أمتلاك خطط مستقبيلة لتحقيق تقدم في القطاع النفطي أكتشافاً وانتاجاً له تأثيره أيضاً في تدني موضوعة الاستثمارات والتقدم الاقتصادي للمحافظة .

أتساقاً لذلك ، شكل موضوع غياب الرؤى الإستراتيجية للشماريع المهمة للمحافظة، بالتزامن مع تراجع كبير في ميزانية المحافظة أثر التذبذبات التي يتعرض لها الأقتصاد العراقي بين وقت وأخر تراجعاً كبيراً في اقتصاد المحافظة، فضلاً عن الاعتبارات السياسية والأمنية في أحيان أخرى كالفساد السياسي والإداري كان قد أفضى الى واقع أقتصادي متردي جداً تشهده المحافظة.

ثالثا: دوافع التنمية والاستثمار في محافظة نينوى:

لعل الواقع المتردي جداً الذي وصلت اليه محافظة نينوى اليوم بعد ما لحق بها من دمار كبير ،لاسيما بُناها التحتية، اثر أحتلال كيان (تنظيم الدولة:داعش) لها، يحتم على القائمين على الأمر التركيز على الأقتصاد بعمق في المرحلة المقبلة، فالأقتصاد، بعد توافر البيئة الأمنية، ينبغي أن يكون في المقدمة تليه السياسة وليس العكس، إذ ينبغي ان يكون الأقتصاد ومُدخلاته من قبيل التنمية والأستثمار من أولويات أهداف الحكومة المقبلة، إنطلاقاً من أهمية الأقتصاد كأساس للنهوض والأرتقاء.

وبذات الأتجاه، ثمة دوافع تدفع بنا إلى التأكيد على حاجة المحافظة للتنمية والإستثمار، يمكن إيجازها بالأتي:

أ- الواقع المتردي جداً للمحافظة: ذلك الواقع الذي نتج عن أحتلال المحافظة، ومن ثم معركة تحريرها من (كيان داعش) ، والذي أفضى الى مدينة منكوبة لاسيما الموصل وبالتحديد الساحل الايمن منها، فلا

بنى تحتية فيها، ولا أدنى مستلزمات للحياة. هذا الواقع يعزز حديثنا عن حاجة المدينة لخطط تنموية شاملة ذات ابعاد إستراتيجية كفوءة من حيث التخطيط والتنفيذ والتقييم لأاعادة أعمارها بشكل شامل.

ب- لعل النقص الكبير الذي يعاني منه البلد فيما يتعلق بتكنولوجيا التنمية والأستثمار قد يدفع بالقائمين على الأمر في المرحلة المقبلة ألى تشجيع بيئة الأستثمار الخارجي، لاسيما إذا ما توافرت الأموال الداعمة لذلك ، في إطار دولي، عبر منظمات دولية أو دول مانحة، فضلاً عن مساهمة ذلك في تنمية الكوادر البشرية العاملة في محافظة نينوى، عبرة التلاقح الفكري والعملي مع بيئة العمل الأجنبية ، ومحاكاة كل نموذج اقتصادي جديد ومتطور .

ت-تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيعه في المساهمة على إعادة بناء اقتصاد المحافظة وبما يؤسس لتنمية شاملة تدفع بعجلة النمو الأقتصادي لها الى الأمام .

ث-إعادة تفعيل مجمل قطاعات الدولة بأمكانيات جديدة مملوكة للدولة، أو حتى مساهمة بأستثمار أجنبي مُقيد .

ج- التقليل من فرص الفساد الإداري، وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعاتٍ، تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثّرعلى استقرار القطاع الاقتصاديّ، ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحليّ، وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافّةً.

ح- إن النقص المفترض في مصادر تمويل التنمية الأقتصادية في العراق عامة ونينوى خاصة، يدفع بضرورة التوجه نحو الأستثمار الأجنبي المباشر لاعادة الأعمار، إذ يمثل أحد مصادر التمويل الخارجي الذي يعوض النقص في المصادر المحلية .

خ- ضرورة انفتاح الأقتصاد العراقي على حركة الأقتصاد العالمي ، ومواكبة التطورات الأقتصادية العالمية، ذلك أن عزل الأقتصاد العراقي عن حركة الاقتصاد العالمي لا يخدم عملية التنمية والتطور بل يعمل بالضد من ذلك باتجاه تخلف هذا الاقتصاد بما ينعكس على حياة المواطن.

د- تهدف عملية التنمية والأستثمار الى تحقيق نمو أقتصادي يزيد من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم الدخل القومي، عبر تحقيق نقلة نوعية في مجمل قطاعات الدولة القابلة للنمو والتطوير.

ذ- العمل على تحقيق نهضة أقتصادية شاملة ، تغطي باثارها أغلب المواطنين، بما يؤدي الى تقليل نسب البطالة "إذ يأتي العراقي في المرتبة الأولى بين الدول العربية وبنسبة تصل الى 60% من حجم قوة

العمل فيه" ، وتحسين الخدمات وحل مشكلة السكن وتطوير المهارات الفنية فضلا عن الارتقاء المتوازن بالقطاعات الانتاجية. ذلك أن العملية الاستثمارية بما تعنيه من رفع لمستوى معدل الدخل الفردي تعمل على تقليل مساحات الفقر والحرمان وبالتالي تحول الناس الى الاهتمام بالقضايا الثقافية والفنية والرياضية، كذلك العمل على تقليل نسبة الامية في المجتمع كنتيجة طبيعية للاستثمار في الميدان العلمي والتربوي والبحثي من خلال التوسع في عملية بناء المدارس والجامعات ومراكز البحوث ناهيك عن بناء المستشفيات و دور الرعاية الاجتماعية وتبقى عملية الاستثمار والنشاط الاستثماري الصحيح هدفها الاول والاخير.

رابعاً : مصادر تمويل التنمية و الاستثمار:

تفترض عملية التنمية والأستثمار قبل كل شيء بعد تهيئة البيئة الأمنية المطلوبة، توافر غطاء مالي يحفزها للعمل بالاتجاه المرغوب، وتتفاوت مصادر التمويل في هذا الجانب ما بين المصادر المحلية والاجنبية، وكالاتي:

1- المصادر المحلية الوطنية:- وذلك يعتمد على حجم الميزانية القائمة للدولة، ونسبة الميزانية الأستثمارية من مجمل الميزانية العامة بضمنها التشغيلية، كما تمثل المدخرات المادة الريئسه للمصادر المحلية، وتأخذ المدخرات هنا العديد من الصور اذ ان هناك مدخرات بواسطة المشروعات (قطاع عام) او الافراد(القطاع العائلي) او تكون واجبة الالزام(قسريه) بواسطة الدولة (الاقتراض الداخلي . الضرائب . التمويل بالعجز).

2- المصادر الاجنبية:- في حالة قصور المصادر المحلية او لغرض دعمها يعمد الى الاستعانة بالمصادر الخارجية لأجل الحصول على السلع والخدمات المُكملة لعوامل الانتاج المحلية وهناك انواع مختلفة للتمويل الخارجي منها:-

أ- القروض الخارجية : وهذه ممكن الحصول عليها نتيجة لعلاقات الدولة الخارجية أي مع الدول الاخرى أو المنظمات الإقراضية الإقليمية والدولية.

ب- التمويل الرسمي : وهي تدفقات اجنبية تتلقاها الدولة المعنية من الدول الاخرى وتشمل مساعدات التنمية الميسرة وتدفقات التنمية الرسمية غير الميسر كقروض البنك الدولي. أو حتى المساعدات الدولية في إطار المنظمات الدولية.

ت-الاستثمارات الاجنبية، وهذه تكون بحسب نص أتفاقيات العمل ما بين الشركات والدولة المستفيدة .

خامساً: اليات تحقيق التنمية والاستثمار في محافظة نينوى:

لعل من نافلة القول ان عملية التنمية الأقتصادية والأستثمار تمثل المحرك الرئيسي لفعل التطور الاقتصادي والنمو الشامل، وهي ركن مُميز في النظرية الاقتصادية كون الاستثمار يُمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية، اذا اخذنا بعين الاهتمام ان أي زيادة اوليه في الاستثمار ستؤدي الى زيادات في الدخل، وهكذا الأمر ضمن التوجه نحو الأرتقاء الاقتصادي بمحافظة نينوى في المستقبل القريب، ومن المفيد هنا، الإشارة الى ثمة أليات ينبغي الأرتكاز عليها لتحقيق متطلبات التنمية الأقتصادية في نينوى خلال المرحلة المقبلة، يمكن إيجازها بالأتي:

1- ضرورة الأرتكاز قبل كل شيء على معادلة سهلة ومهمة بذات الوقت هي مدى توافر الاستقرارالأمني و الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري، الذي يفضي الى تحقيق التنمية الاقتصادية، والعكس صحيح .
2- توافر عنصري الإرادة والرؤية، وهو أمر على قدر كبير من الأهمية، فالإرادة تلعب دوراً كبيراً في حيوية التقدم والبناء، أو على أقل تقدير التأسيس للمرحلة المقبلة، بينما تجسد رؤية الحكومة للمقبل عوامل حاسمة في تحقيق الأرتقاء لأية دولة سواء اكانت متأخرة او نامية او حتى متقدمة.
3- أفساح المجال للكفوئين من ذوي التخصص الأقتصادي في المساهمة بالقرارات الأقتصادية، وبما يؤسس لسياسة أقتصادية ناجحة، قادرة فعلاً على تحقيق شيء.
4- الذكاء في توظيف الموارد والمصادر، ذلك أن كثير من دول عالم الجنوب تمتلك موارد لكنها ليست بذي قدرة على توظيفها بشكل صحيح. إذن توافر الموارد الأولية، وتلك البشرية والذكاء في التوظيف سيفضي الى مخرجات أقتصادية رائعة .

5- العمل على إقامة نظام اقتصادي متطور قادرعلى تحرير كافة القيود الاقتصادية والمالية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي.

6- دعم تحقيق التنمية الاقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد والتركيز على تحسين الواقع المعيشي للمواطن العراقي، والتأكيد على الرفاهية الاقتصادية للمواطن وتوفير سبل العيش الرغيدة.

7- التنسيق مع الجهات الدولية المانحة، والمنظمات العالمية عبر الحكومة المركزية لتوفير صندوق خاص بالتنمية والأستثمار يغطي نفقات الشركات الراغبة بالأستثمار في نينوى.

8- تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الخصخصة المقيدة ([1])، والعمل على تهيئة أجواء مناسبة تجذب الشركات الأستثمارية الى نينوى، كالعمل على وضع شروط تحفيزية لها مالية أو غير ذلك، بما يؤمن العمل مع الشركات العالمية المعتمدة وذات الأجال طويلة الأمد على حساب سواها من الشركات غير المعتمدة. فضلاً عن ذلك فأن الاستثمار الاجنبي المباشر يعمل على اذكاء المنافسة بين الشركات والمؤسسات العراقية ومثيلاتها الاجنبية وما ينتج عن هذا التنافس من منافع تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتج والخدمات.

9- ان يتضمن الاستثمار الاجنبي وفق التعريف العلمي له ادخال رؤوس الاموال النقدية والعينية من دولة المستثمر الى البلد المضيف من اجل الحصول على الامتياز الممنوح له وبعكسه لا يعتبر استثماراً اجنبياً.

10- العمل على إعادة عملية تقييم واقعية لحل مُجمل مشاكل القطاع النفطي العراقي، بما يساهم في تنميته وإعادة بناءه بناءاً عصرياً، وذلك هو المفتاح والمدخل الطبيعي لعملية النهوض الاقتصادي كون القطاع النفطي لازال القطاع القيادي في الاقتصاد العراقي وسيبقى كذلك حتى اشعاراً اخر، الأمر الذي يستلزم معه تطوير الحقول وزيادة الطاقة الانتاجية فيها عبر الأستثمارات الرصينة، وبما يخدم القطاع النفطي العراقي، كونه مصدر الدخل الاساس للبلد.

[1] ـ الخصخصة المقيدة : هي عدم أطلاق الخصخصة إلى كافة قطاعات الدولة الاقتصادية كالنفط لما يشكل له من ثقل سياسي وإستراتيجي يقيد دور الدولة باعتباره عامل سياسي ، إلا في قطاعات إعادة هيكلة وتطوير القطاع النفطي ، أي لا يشمل عمليات استخراج وتكرير النفط وإنما عملية تطوير البنى التحتية فقط .

11- معالجة الأختلال الوارد في التخصيصات المقررة في الموازنات العراقية لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، وهو ما يتناقض ومنطق القوانين الاقتصادية المفترضة، ذلك أن الاستثمار حكومياً كان، أم خاصاً هو الذي يمنح الاستمرارية والنمو ويخلق القيمة المضافة ويوفر فرص العمل.

12- أتباع إستراتيجية واضحه للاستثمار الاجنبي لتحقيق التوازن بين مصلحة المستثمر والمصلحة الوطنية يتحدد بموجبها المجالات التي يدخلها الاستثمار الاجنبي والكيفية التي يدخل فيها ،لاسيما تلك التي يتطابق نوعها مع خطط وبرامج التنمية المطلوبة والبيئة العراقية، وبما يؤمن لها ايجاد الأرضية التشريعية والاقتصادية والامنية لتشجيع الشركات الاجنبية على الاستثمار في العراق ووضع الية تنفيذيه تعتمد تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الميدان وعدم التقيد بما متاح حالياً من قوانين وسياسات واليات لان الاساس في البناء الاقتصادي هو الاستثمار الواسع والسليم الذي يضمن حقوق المستثمرين و جذب رؤوس الاموال العراقية المهاجرة وتامين الظروف والمستلزمات الضرورية لذلك التي منها:-

أ- تقديم الضمانات والحوافز المناسبة والضرورية.

ب- حرية تحويل الارباح و رؤوس الاموال.

ت- تسهيل الاجراءات الادارية.

ث- وجود سوق مالي كفوء وفعال في المكان والزمان المطلوبين للاستثمار.

ج- اقامة مناطق حره لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاعات عالية التقانة التي يحتاجها البلد وهو متخلف فيها زمنياً وفنياً.

13- ضرورة توافر عنصر الرقابة المباشرة في اي عملية تنموية تخص المحافظة، ذلك انها تضمن سير تنفيذ العمل وفق ما هو مخطط له، من حيث المدى الزماني، وكذلك الأداء النوعي، من حيث الجودة وضمانها.

تلك هي بأختصار أهم الاليات التي يفضي أتباعها إلى تحقيق نقلة نوعية في التنمية الأقتصادية التي هي أحوج ما تكون اليها محافظة نينوى اليوم، في ظل سعي الجميع وتطلعاتهم الى عملية إعادة الأعمار، والأمال المعقودة بوضع خطط إستراتيجية قادرة على تحقيق شيء بفترة زمنية قريبة نوعاً ما .

من كل ما تقدم، يبقى السؤال الي لابد من طرحه هنا هو، هل فعلاً ستتوفر بيئة أمنية وأستقرار سياسي يسمح بتطبيق أستراتيجيات البناء الاقتصادي؟ وما مدى الرغبة والرؤية التي ستتبناها الدولة العراقية أو الحكومة المحلية في نينوى لأعادة الاعمار في ظل قصور الداخل مالياً على اقل تقدير؟ وهل سنشهد تدخلاً دولياً في مساعدة العراق ماليا واقتصادياً في عملية إعادة الأعمار؟ والى اي مدى سيكون ذلك التدخل وتلك المساعدة؟ وما المقابل؟ كل تلك الأسئلة العلمية لها الفرضيات الساندة لها طبقاً للمعطيات التي يجسدها الواقع، والتي ستتضح ملامحها بعد أتمام عملية تحرير كامل أراضي محافظة نينوى والعراق أجمع.

المصادر العلمية المستخدمة في الدراسة :

1- احمد هليل شمري، معوقات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية :العراق، مصر، السعودية، الجزائر، الاردن، اليمن، عمان، دار الايام، 2016.

2- حمد صادق إسماعيل، البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية: دراسة تحليلية مقارنة ، بيروت ، دار المنهل اللبناني،2016.

3- طارق عثمان الحسون، العولمة والتنمية الأقتصادية، بيروت ، دار المنهل اللبناني،2015.

4- عبد اللطيف , بن سانية مصطيفى، دراسات في التنمية الاقتصادية، بيروت ، دار المنهل اللبناني، 2014.

5- عبدالغفور أحمد، نظرة أقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، بيروت ، دار المنهل اللبناني،2008 .

6- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، بيروت ، دار المنهل اللبناني، 2012.

7-كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي "الأهمية والفرص المتاحة"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، جامعة بابل، العدد (16)، المجلد 205، 2015.

8- محمد وائل القيسي، مستقبل دور النفط في التنمية الاقتصادية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اراء حول الخليج ، ابو ظبي، العدد (87)، ديسمبر 2011.

9- http://www.businessdictionary.com/definition/economic-development.html
10- Economic development", Cambridge Dictionary, Retrieved 2-1-2017. Edited:at:http://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/economic-development
11- Investment, at : https://en.wikipedia.org/wiki/Investment .